

فرص الاستثمار بالجزائر بين التفاؤل والتشاؤم <> قراءة تحليلية للتقارير الصادرة عن الهيئات الوطنية والدولية <>

إبراهيم بلحيمر - المركز الجامعي لتيبازة
طارق قندوز - جامعة المسيلة

المعضلة البحثية

ينعقد إجماع كل الخبراء والمحللين العارفين بتعقيدات الاقتصاد الجزائري، بأن هذا الأخير يعاني من مرض مزمن وخطير أصطلح عليه <>العقدة الهولندية>>، أو ما يعرف في الأدبيات بالاقتصاد السلطاني، والذي يترجم في دالة التبعية المفرطة للمحروقات بـ 97% من مجموع المبيعات، وهي عبارة عن صادرات لمواد طاقوية ناضبة من جهة، وأسعارها متذبذبة في البورصات والأسواق المالية العالمية من جهة أخرى. لذلك تراهن الحكومة الجزائرية للتحرر من هذا المأزق على إرساء مناخ أعمال مستلزم ومستقر يتيح للقطاع الخاص <> محلي وأجنبي>> فرص استثمارية واعدة.

تبدي السلطات المركزية من خلال تصريحات المسؤولين والإطارات العليا تفاؤلا كبيرا إزاء الظروف الراهنة التي تعيشها البلاد، من مجبوحة مالية، نصوص تشريعية، منظومة جبائية، بني تحتية، مصالح أمنية، تحفيزات عقارية، ... الخ. بل تذهب الأجهزة التنفيذية على لسان بعض الوزراء إلى التشكيك واتهام دوائر غربية بتبشيع وتشويه صورة الاستثمار بالجزائر لحسابات إقليمية وخلفيات سياسية، وأن كل ذلك هو محض افتراء وكذب ليس له في الواقع أي دليل أو قرينة تعضد صحته سوى التحامل والتضليل.

بينما تذهب نتائج المسموحات التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية إلى نقيض ما تعرضه التقارير الظرفية الصادرة عن المجالس والدواوين والمراكز الوطنية. لتخلص بالقول أن الاقتصاد الجزائري متأخر للغاية عن توفير فرص استثمارية حقيقية، وبأن الحكومة تتماطل في تطبيق المبادئ الليبرالية وحرية المنافسة، ليس هذا فحسب بل

ربما تذهب بعض التحليلات إلى التشاؤم المبالغ فيه حين تعرض مؤسسات البلد على أنها تسبح في بحر من الفساد والبيروقراطية التي لا تمت بصلة لقوانين استقطاب رؤوس الأموال. بين هذا الامتناع وله مبرراته الموضوعية وذاك الانتقاد وله مسوغاته المنطقية نقول << لكل وجهة هو موليها >>، إننا نسعى ونتطلع في هذه الورقة البحثية أن نكون محايدين دون أن نتعصب لأي فريق، وسنضع كل زاوية نظر على المحك وفي ميزان البحث العلمي النزيه. ويستمد هذا البحث أهميته من كونه محاولة جادة لتوصيف جدلية التحول من اقتصاد الربيع إلى اقتصاد تنافسي منتج للثروة، وتشخيص مفارقات خوض غمار معركة التنمية والاندماج في خريطة العولمة الاقتصادية.

وعملنا في هذا الإطار تقسيم ورقات البحث إلى ثلاث محاور نعالج فيها المضامين

التالية:

المحور الأول: المخططات الخماسية التنموية 2001-2014 >> فرصة للإقلاع

أم استمرار لنهج التبذير <<

المحور الثاني: قراءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المحور الثالث: قراءة تحليلية في التقارير الدولية حول المؤشرات الأدائية للاقتصاد الجزائري

المحور الرابع: قراءة موضوعية غير متحيزة للتقارير الوطنية والدولية

توصيات مقترحة

المحور الأول: المخططات الخماسية التنموية 2001-2014

>> فرصة للإقلاع أم استمرار لنهج التبذير؟ <<

مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

في جوان 2001 تم الإعلان عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية هو برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي حددت مدته بثلاث سنوات بهدف إنعاش المحيط الاقتصادي، لتحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي فهو يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة الموفرة لمناصب الشغل، والحد من الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشة، ودعم التوازن

الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، ومن ثم فإن هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة، وإلى تخفيض تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في دفع جديد للاقتصاد واستدامة التوازنات المحققة على مستوى التوازنات الكلية، وسخر له غلاف مالي استهلك 6.9 مليار دولار تعادل 525 مليار دينار، وأعتبر آنذاك برنامجا قياسيا وذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم قبل إقراره والذي قدر بـ 11.9 مليار دولار. ويمكن تقسيم برنامج الإنعاش إلى أربعة برامج رئيسية كل برنامج يخص قطاع معين، وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية.

المجموع بالنسب %	المجموع بالمبالغ	2004	2003	2002	2001	
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	الفلاحة والصيد البحري
8.6	45.0	-	-	15	30	دعم الإصلاحات
100	524.7	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية بـ 40.1% قد خص بأكثر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، يدل ذلك على عزم الدولة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شاهدها الجزائر سنة 1986، ونتيجة الإصلاحات البنوية التي طبقت خلال فترة التسعينات، والتي أجبرت الحكومة على تقليص الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي لميزانية الدولة، يضاف إلى ذلك أهميته الكبرى في التأسيس لمخطط ملائم لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي. ثم يأتي بعد ذلك قطاع التنمية المحلية والبشرية بـ 38.8%، نظرا لما يكتسي هذا الجانب من أهمية بالغة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية. ثم الفلاحة والصيد البحري بـ 12.4% (إنشاء صندوق تنمية الجنوب الذي شمل 13 ولاية بغلاف مالي قدره 25 مليار دينار)، ثم برنامج دعم الإصلاحات بنسبة 8.6% والذي وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي ترمي إلى ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة. وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و 2002 بما يقدر بـ 205.4 مليار دينار و 185.9 مليار دينار على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي، ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة نوعية في تطور النشاط الاقتصادي.

البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

جاء هذا البرنامج كامتداد لمواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار الصلابة المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة. واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، ففي سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 ويتضمن محورين، الأول يقوم على بعث برنامج استثماري رصد له غلاف قدره 55 مليار دولار أي حوالي 4202.7 مليار دينار، وفي هذا الشأن أعطيت الأولوية فيه لتدعيم البنية التحتية وتنشيط

القطاعات الاقتصادية ومكافحة البطالة، أما الثاني فيقوم على التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وتحسين إدارة الدين العام. ومن خلال هذا البرنامج تم بعث عديد المشاريع مع شركاء أجنب، منها الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كم، وإنجاز مليون وحدة سكنية، وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز، وتطوير الزراعة ودعمها، وتحلية مياه البحر، ثم طرح برنامج تنمية الهضاب العليا والجنوب. والشيء الملاحظ أنه خلال هذا البرنامج عرف حجم الاستثمار العمومي معدلات نمو جد مرتفعة، بلغت في متوسطها حوالي 27% (806.8 مليار دينار عام 2005 إلى 1926 مليار دينار عام 2009).

جدول 2- المخصصات المالية لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 (مليار دينار)

القطاعات	المجموع بالمبلغ	المجموع بالنسب %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: الموقع الشبكي لرئاسة الحكومة

من خلال الجدول، نلاحظ أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان يهيمن على أكبر نسبة من مجموع المبلغ المخصص لبرنامج دعم النمو 40.5%، وبمبلغ أكبر بكثير من المبلغ المخصص في برنامج الإنعاش الاقتصادي، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، السكني، التعليمي والأمني (توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية). ثم يتبعه برنامج المنشآت القاعدية بمبلغ 1703.1 مليار دينار باعتباره من أهم العوامل المساهمة في رفع وتيرة النمو الاقتصادي، والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج، وذلك تماشياً مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش

الاقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البني التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات، خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار. ثم يأتي برنامج دعم التنمية الاقتصادية وهو مبلغ ضئيل جدا مقارنة مع متطلبات القطاع الاقتصادي. أما برنامج تحديث وتوسيع الخدمات العامة فخصصت لها الجهات الوصية قيمة 204 مليار دينار نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. إنَّ القراءة المتأنية والفاحصة لحصيلة إنجازات وحيثيات نتائج برنامج الإنعاش الوطني خلال الفترة (2001-2004)، ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) تؤكد أن مقارنة تنوع بنية الاقتصاد الجزائري لم يطرأ عليها أي تغيير، وأن الثروة البترولية والغازية للجزائر حصريا تمكنها من مراكمة مبالغ هامة، تحقق التوازن في مؤشرات الاقتصاد الكلي مقارنة بكثير من الدول الأخرى. بيد أن هذه النعمة يجب ألا تتحوّل إلى مسوغ للإنفاق المفرط من دون تحديد مُحكم للأولويات ودراسة متأنية لجدوى المشاريع المبرجة، ولا وسيلة للثراء غير المشروع لقلّة من المتحكمين في دوائر القرار على حساب فئات عريضة من المجتمع. ومن أجل إحداث القطيعة مع أسلوب البرامج الماضية التي اتسمت بالتبذير وسوء التدبير، كان من اللازم أن تُقدّم الحكومة تقييما مفصلا لما أُجْز وما لم ينجز خلال المدة الماضية قبل الانخراط في مخطّط جديد. فالحديث الرسمي العام على أن المخطّطين السابقين أتاحا تحقيق مكاسب هامة وتطورات كثيرة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، غير مقنع. لأن المحك الحقيقي هو منسوب تحسن المستوى المعيشي والقوة الشرائية للمواطنين والتصدير خارج المحروقات والأمن الغذائي.

برنامج الاستثمار العمومي 2010-2014:

امتدادا للبرامج التنموية السالفة المعلن عنها منذ مطلع الألفية الثالثة، أعلنت السلطات المركزية اهتمامها وعزمها تخصيص غلاف مالي يناهز 286 مليار دولار أو ما يمثل 222 مليار أورو كتكلفة إجمالية، والتي تعادل ضعف الناتج الداخلي الحالي للجزائر لتجسيد برنامج الاستثمار العمومي PIP بإطلاق مشاريع جديدة بحشد مبلغ 156

مليار دولار، واستكمال المشاريع الكبرى الجارية بتعبئة مبلغ 130 مليار دولار. إذ توجد فرص استثمارية حقيقية، حيث عند قراءة محتوى برنامج المخطط التنموي للخماسي الذي يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، يتجلى سعي الحكومة لبلوغ هدف تنويع بنية الاقتصاد الوطني مع برمجة إنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة محلية لإضفاء ديناميكية جديدة وعصرية بتأهيل وإنعاش هذا النوع من المؤسسات، حيث خصصت 380 مليار دينار (4 ملايين أورو) كغلاف مالي لبلوغ المرامي الاستراتيجية المسطرة (إنشاء قرابة 40 ألف مؤسسة سنوياً توفر 1.4 مليون منصب شغل حتى مطلع 2014) الحركية تأتي في سياق الجهود الحكومية المبذولة من أجل ترقية وتطوير الاستثمار وتجويد مناخ الأعمال وتسهيل جلب أكبر عدد ممكن من الأجانب للسوق الوطنية، وتفادي التوجه نحو الاستيراد بفاتورته المكلفة (فاتورة شراء قطع الغيار تفوق 3 ملايين أورو سنوياً)، وعن جانب التنمية الزراعية فقد خصص مبلغ 13 مليار دولار تم رصدتها لدعم التنمية الفلاحية والريفية حيث بدأت الجزائر من خلال الوزارة الوصية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDA منذ سنة 2000، ويعتمد على إعادة الديناميكية للفضاءات الريفية وتثبيت الأهالي في مناطقهم للتخفيف من النزوح نحو المدن وتحسين ظروف معيشتهم وتنويع نشاطاتهم مع حماية الموارد الطبيعية وإقحام الفلاح في عملية التنمية. يضاف إلى ذلك مسألة تحسين المنشآت القاعدية للنقل وتوزيع المياه، وكذا يتضمن مشاريع هائلة في قطاعات التعليم والصحة ومجالات السكن الاجتماعي¹.

المحور الثاني: قراءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر

كشفت بيانات رسمية صادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن إجمالي الاستثمارات في الجزائر بلغ أكثر من 6.933 تريليونات دينار جزائري (90 مليار دولار) في السنوات العشر الماضية (2002-2013)، وفرت أكثر من 755 ألف وظيفة، وأن الاستثمارات المحلية شكلت 99.1% من إجمالي المشاريع حيث بلغ عددها 47170 مشروعاً بقيمة قدرت بـ 4.8 تريليونات دينار (61.3 مليار دولار) وهو ما شكل 69% من الإجمالي. أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي هي بشراكة جزائرية أجنبية فقد بلغت

423 مشروعا بقيمة 2120 مليار دينار (27 مليار دولار) ووفرت 91113 فرصة عمل. واستحواذ قطاع النقل على العدد الأكبر من المشاريع المنجزة خلال هذه المدة بين عامي 2002 و2013 بنسبة 56.14% من إجمالي عدد المشاريع المنجزة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والري بنسبة 19% من إجمالي المشاريع ثم قطاع الصناعة بنسبة 11.37% من إجمالي المشاريع، وأخيرا الخدمات بنسبة 10.10%. ولم يسجل قطاع الزراعة سوى 612 مشروعا بنسبة 1.29% من عدد المشاريع، وسجلت الصحة 545 مشروعا بنسبة 1.15% والسياحة 409 مشاريع بنسبة 0.86% والاتصالات السلكية واللاسلكية 4 مشاريع بنسبة 0.01%. ومن حيث القيمة فإن قطاع الصناعة سجل أكبر حصة من الاستثمارات إذ حقق أكثر من 39 مليار دولار أميركي وهو ما يشكل 42.70% من المبلغ الإجمالي للاستثمارات متبوع بقطاع البناء والأشغال العمومية بقيمة تربو على 13.5 مليار دولار، والخدمات بـ 12.4 مليار دولار، والسياحة بعشرة مليارات دولار، والنقل بـ 8.4 مليارات دولار، وأخيرا الاتصالات السلكية واللاسلكية بـ 4.43 مليارات دولار. كما أن قطاع الصناعة يعد أكبر منشئ لفرص العمل بـ 220467 وظيفة أي حوالي 30% من فرص العمل المتاحة، يليه قطاع البناء بواقع 188349 وظيفة، ثم النقل بـ 138855، والخدمات بـ 81806، والسياحة بـ 49780، والتجارة بـ 15500. وبشأن الاستثمارات الأجنبية، فإن القطاع الصناعي يأتي في المقدمة بـ 239 مشروعا أي 56.50% من إجمالي المشاريع وهو ما يعادل 978 مليار دينار (12.5 مليار دولار) يليه قطاع الخدمات بـ 81 مشروعا أي ما يعادل مبلغ 504 مليارات دينار (6.5 مليارات دولار)، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية والري بـ 64 مشروعا بقيمة 41 مليار دينار (524 مليون دولار). وأشارت الحصيلة إلى أن عام 2012 هو عام الاستثمارات بامتياز، بالنظر إلى القرارات الهامة التي اتخذتها الحكومة لبعث مشاريع الاستثمار، بحيث تم تسجيل 7715 مشروعا استثماريا بمبلغ قدر بنحو 816 مليار دينار (10.4 مليارات دولار) ويتوقع أن يوفر ذلك نحو 91400 فرصة عمل، أما الاستثمارات التي شارك فيها أجان ب فبلغت 17 مشروعا بقيمة قدرّت بنحو 42 مليار دينار (536 مليون دولار)².

المحور الثالث: قراءة تحليلية في التقارير الدولية حول المؤشرات الأدائية للاقتصاد

الجزائري

مؤشر بيئة أداء الأعمال

جدول 4- وضعية الجزائر ضمن مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للفترة 2002-2013

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الترتيب عالميا	99	111	120	123	116	125	134	136	143	148	150	152
عدد الدول	110	133	145	170	175	178	181	183	183	183	183	185

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
بدء المشروع	131	141	136	150	153	155	156
التعامل مع تراخيص البناء	108	112	110	117	118	137	138
توظيف العاملين	118	118	122	-	-	-	-
الحصول على الكهرباء	-	-	-	165	164	161	165
تسجيل الملكية	156	162	160	165	167	172	172
الحصول على القروض	115	131	135	139	150	152	129
حماية المستثمرين	64	70	73	74	79	79	82
دفع الضرائب	157	166	168	162	164	165	170
التجارة عبر الحدود	114	118	122	123	127	128	129
تنفيذ العقود	117	126	121	123	122	125	126
إغلاق المشروع	45	49	51	52	59	60	62

المصدر: تقرير قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، البنك الدولي

ووفقاً لتقرير البنك الدولي لعام 2013، تحتل الجزائر المرتبة 152 من 185 دولة خلف معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يتضح من الجدول أعلاه أن وضع الجزائر (الجزائر من الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع من حيث فئة الدخل) جاء متأخراً في أغلب المؤشرات الفرعية، وتبقى نتائج الجزائر المحققة في مؤشر البنك العالمي ضعيفة للغاية تبين أن مستوى مناخ الاستثمار سيئ. فمثلاً في بدء المشروع لعام 2011 وصلت عدد الإجراءات إلى 14 مقارنة بـ 5 في دول منظمة الـ OECD، وتستغرق من الوقت

25 يوم مقارنة بـ 12 يوم لنفس دول المنظمة. وفي الوقت نفسه يبقى القطاع المالي تتحكم فيه البنوك العمومية مع صعوبة الحصول على الائتمان منه. ومن أهم الإجراءات الحكومية المتخذة لتحسين مركز الجزائر في هذا المؤشر سن الحكومة في قوانين المالية التكميلية لوائح تنظيمية تستجيب للشروط الدولية ومنه تسهيل جلب الاستثمارات إلى السوق الوطنية، ففي عام 2007 قامت الحكومة بإنشاء شركات للتسيير العقاري SGI وإنشاء لجنة على مستوى كل ولاية للمساعدة على تحديد موقع الاستثمارات وترقية وضبط العقار CAIPIREF، وإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF، وفي عام 2009 تم إقرار لوائح جديدة لتسهيل تراخيص البناء، كما تم خفض تكلفة نقل الملكية وتخفيض معدل الضريبة (ضريبة الدخل على الشركات IBS) في بعض القطاعات من 25% إلى 19%، كما تم تحسين كفاءة المحاكم لتعزيز سرعة تنفيذ العقود التجارية، بالإضافة إلى الجهود المبذولة للقضاء على البيروقراطية والمماطلات والعراقيل الإدارية والذهاب نحو الشباك الوحيد الحقيقي. وفي هذا الإطار، تسعى المنظمات الدولية على غرار البنك الدولي، بإيعاز من الدول المتقدمة التي لها مصالح اقتصادية بالجزائر، ممارسة الضغط على الحكومة الجزائرية للتراجع عن قانون الاستثمار لاسيما المادة المتعلقة بنسبة 51/49%. والجدير بالتنويه، أن وزارة الصناعة وترقية الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد نصبت لجنة لتحسين بيئة الأعمال في جوان 2013 مُشكّلة من ممثلي عدّة وزارات خاصة الصناعة، المالية، السكن والتجارة بالإضافة إلى منظمات أرباب العمل ومنتمدى رؤساء المؤسسات، فدعم التنسيق الوزاري المشترك للتغيرات ذات الطابع القانوني والمؤسسي الضرورية لتحسين مناخ الأعمال ووضع آلية تسيير التغيير، كما يأتي تنصيب هذه اللجنة عَقِب قرار الحكومة القاضي بتأسيس التشاور قصد بعث الثقة لدى المستثمرين³.

مؤشر مدركات الفساد

جدول 5- تطور مؤشر مدرك الفساد CPI في الجزائر للفترة 2003-2012

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النقاط	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.9	2.9
الرتبة	88	97	97	84	99	92	111	105	112	105

المصدر: الموقع الإلكتروني للمنظمة الدولية للشفافية

من الجدول أعلاه يمكن إبداء الملاحظات والتوصيفات التالية، يلاحظ من الجدول تدرج تصنيف الجزائر بـ 24 نقطة في الفترة 2003-2011، حيث احتلت على سلم مؤشر الشفافية المرتبة 88 عام 2003 بدرجة 2.6 من 10، والمرتبة 105 من أصل 176 بلد شمله المسح عام 2012 لتحصل على رصيد ضعيف ومنخفض جداً بـ 2.9 من 10، ويتكرر هذا السيناريو التراجيدي والوضعية المأساوية للمرة التاسعة على التوالي دون تسجيل أي تطور إيجابي. بمعنى أنها لم تستطع أن تفكر فوق حاجز الـ 3 نقاط، لأنه حسب الهيئة الدولية تعتبر أن حصول أي دولة على أقل من 3 نقاط، دلالة على توسع دائرة ورقة انتشار الفساد بمنسوب عالي ومرتفع داخل مختلف مفاصل ودواليب الدولة، ومنه نستنتج أن البلاد تؤكد غرقها أكثر في بحر الفساد، حيث تشهد مؤسسات وأجهزة الحكومة معدلات خطيرة وتعاني من مستويات رهيبه منه (عاجلت المحاكم الجزائرية خلال الفترة ما بين 2006 إلى 2009 ما يزيد على أربعة آلاف قضية فساد منها 55% احتلاسات و10% رشوة)، إذ تتبوأ مركز دولي غير مشرف، الأمر الذي يؤشر ويدلل على أن الشركات العاملة بالسوق الوطني تعيش في بيئة اقتصادية أقل شفافية يُعشش فيها الفساد بكافة مظاهره وأشكاله⁴.

مؤشر التنافسية الإجمالي

جدول 6- قيمة مؤشر التنافسية الإجمالي GCI للفترة 2003-2006

السنة	2003	2004	2005	2006
قيمة مؤشر النمو للتنافسية	3.39	3.67	3.85	3.90
الترتيب العالمي	102/74	104/71	117/82	125/76
ترتيب مؤشر الأعمال للتنافسية عالميا	102/88	104/89	116/95	121/85

المصدر: تقارير التنافسية العالمي الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، دافوس، سويسرا

جدول 7- قيمة مؤشر التنافسية الإجمالي GCI للفترة 2009-2013

الفترة	المؤشر الرئيسي	المتطلبات الأساسية	المؤشرات الفرعية عوامل	مؤشرات الكفاءة	والتطور الابتكار العلمي	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب
2009-2010	134/83	3.95	61	4.44	117	3.29	122	2.88	122
2010-2011	142/87	3.96	80	4.32	107	3.49	108	3.04	108
2012-2013	144/110	3.72	89	4.22	136	3.08	144	2.31	144

المصدر: تقارير التنافسية العالمي الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، دافوس، سويسرا

من الجدولين أعلاه، يتضح جليا أن الجزائر تظل تحتل مراتب متأخرة بحصيلة متواضعة، رغم موجة الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة منذ تسعينيات القرن المنصرم، ورغم السياسات الإنمائية المطبقة بضخ ملايين الدولارات لتحسين مناخ الأعمال المشجع لاستقطاب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، ومن ثم تحريك عجلة الجهاز الإنتاجي المحلي وتجويد أدائه التنافسي، بيد أن الأرقام للأسف الشديد تكشف عن تدهور وهشاشة تنافسية البلد ضمن مقتضيات التنافسية الدولية (السعرية/التكاليف، النوعية/الجودة، الفنية/التنافسية)، حيث تصنف الجزائر ضمن قائمة البلدان ضعيفة التنافسية، فمن بين 144 بلد شمله المسح جاءت الجزائر في الرواق 110 (11 عربيا)، أي أنها شهدت تراجع مقارنة بعام 2004 أين كانت في المركز 71 في مؤشر النمو التنافسية، والمرتبة 89

من 104 دولة في مؤشر الأعمال للتنافسية. وفي إطار مراحل التطور، صنف التقرير 2012-2013 الجزائر في الفئة الثانية، والمقصود بها الدول التي تنتقل من المرحلة الأولى إلى الثانية، فهي ضمن الاقتصادات مدفوعة بالعامل، وليس بالكفاءة أو الابتكار. والجدير بالملاحظة، أن ترتيب الجزائر يأتي بعد تونس والمغرب في جميع السنوات. وفي ذات الإطار، نستنبط من المعطيات المقدمة، أن وضعية الجزائر التنافسية ما تزال بعيدة عن أغلب المحددات الفعلية للتنافسية لاسيما في مؤشرات: تطوير الأعمال، تطوير القطاع المالي، فعالية سوق العمل، حيافة التكنولوجيا، التنظيم المؤسسي، الابتكار. وهذا ما يفسر وجود صعوبات هيكلية عميقة مثل كفاءة النظام المالي (سوق مالي جنيني) مما أضعف مستوى الادخار المحلي، وصعوبة الوصول إلى مصادر التمويل المصرفي... الخ. ولا تزال بيئة الأعمال الجزائرية غير ملائمة لأنها تعاني أيضا من سلبية مؤشرات البيئة المعرفية والتقنية ومجالي الرشوة واستقلالية القضاء، يضاف إلى ذلك بقاء الإجراءات الإدارية تتسم بالتعقيد وطول المدة وارتفاع الكلفة بالمقارنة بالدول النامية العربية والإفريقية القريبة من الجزائر في المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية. ويمكن القول أن هناك مؤشرات صنعت الاستثناء، وعرفت تحسن ملموس، على غرار مؤشر التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي فهو الوحيد الذي سجل نتائج إيجابية جيدة وحقق قفزات نوعية مستقرة (احتياطي الصرف، خدمة الدين الخارجي، الميزان التجاري، ... الخ) حيث تبوأ المركز الثاني على الصعيد العالمي عام 2007، ثم بدرجة أقل مؤشري الصحة والتعليم. وبفضل الراحة المالية المتأتية من العوائد الربعية يعيش الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية تركز على عوامل التنمية واقتصادها يتجه نحو تحقيق النجاح المطلوبة، لكن بشرط تفعيل أدوات الحوكمة وتعزيز آليات المنظومة الأخلاقية لبناء اقتصاد وطني عصري ومنتج وفك الترابط التاريخي بمصدر وحيد للثروة الربعية الناضبة⁵.

مؤشر الحرية الاقتصادية

جدول 8- مؤشر الحرية الاقتصادية EFI للفترة 1995-2011

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
قيمة المؤشر	3.5	3.25	3.25	3.25	3.25	3.4	3.4
الترتيب عالمي	-	-	-	-	-	123/120	133/120
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2010	2011
قيمة المؤشر	3.05	3.39	3.31	3.49	3.46	%52.4	%51
الترتيب عالمي	137/120	137/123	159/124	161/114	161/119	179/139	179/140

المصدر: الموقع الشبكي لمؤسسة هيريتاج فونداشين

ما يمكن قوله في هذا الإطار، يلاحظ من واقع البيانات أن الجزائر تقع في مراتب متأخرة، حيث شهدت الأعوام السابقة قيمة مؤشر Economic Freedom Index تغيرات راكدة بعض الشيء تراوحت بين 3.5 عام 1995 و 3.46 عام 2006، واحتلت المرتبة 124 عالميا من 159 بلد عام 2004، مما يعني أن الجزائر تتميز بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة أو لا تزال منقوصة، وأن ذلك يتمثل في الفساد والتضخم وتدخل الدولة ووطأة جهازها على الاقتصاد، كما جاءت الجزائر في التقرير الصادر عام 2013 ضمن البلدان المغلقة التي لا تتمتع بحرية اقتصادية عالية، فقد احتلت المرتبة 145 عالميا من أصل 185 دولة مصنفة، كما صنفت في المرتبة 15 من ضمن 17 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، وحسب ذات التقرير فإن الاقتصاد الجزائري يندرج ضمن الاقتصاديات غير الحرة على العموم، حيث تحصل على معدل 49.6% عام 2013 و 51% عام 2011، وتظل الجزائر بعيدة عن قياسات المتوسط العالمي المقدّر بـ 59.5%، والمعدل الإقليمي البالغ 60.6%. ففي معيار الملكية الفكرية، حصلت الجزائر على علامة 30%، واعتبر التقرير أن الجزائر لا تحمي بالشكل الكافي الملكية الفكرية، نتيجة تدخل الدولة في السلطة القضائية. أما في معيار مكافحة

الفساد، فقد حصلت الجزائر على 29%، ووضعت في المرتبة 108 عالميا. وبخصوص الحرية في الأعمال (65.2%)، وحرية العمالة (52.6%) وأحصى التقرير نسبة 30% كبطالة لدى فئة الشباب البالغين أقل من 30 سنة، وأضاف أن سوق العمل في الجزائر مازال يفتقد إلى المرونة، والحرية النقدية (76.6%) مع التأكيد أن السلطات العمومية في الجزائر تعتمد آليات للتحكم في الأسعار. ونفس الأمر ينطبق على مقاييس مثل حرية المبادرة والاستثمار (20%) والمنظومة المالية والمصرفية (30%) التي تواجه تخلف كبيرا في الجزائر. وحرية التجارة (67.8%)، والحرية الجبائية (80.4%)، وحجم الحكومة (44.1%)، والحرية النقدية (76.6%)⁶.

المحور الرابع: قراءة موضوعية غير متحيزة للتقارير الوطنية والدولية

^{*}/ طغيان الطابع القطاعي على حساب المنظور الشمولي، في خضم إعداد المخططات الخماسية التنموية، فباستنتاج مضمونها توحى بوجود ضبابية ومغالطات كثيرة، إذ تركز الخطابات الرسمية على أرقام صماء كأعداد المدارس، والمستشفيات، ومناصب التوظيف، والمسكن، من دون الحديث عن سياسات كيفية وأهداف نوعية في مجالات التعليم والصحة والسكن والتشغيل أو طبيعة الأنشطة الاقتصادية المستقطبة أو نوعية العمالة من حيث الاحترافية والمهنية. وهي بالمناسبة ميادين تحتاج إلى معالجة كيفية عميقة، لا إلى إضافات كمية، فالرقم 286 مليار دولار على خمس سنوات يعني أن حجم الإنفاق الاستثماري العمومية سوف يناهز ثلث الناتج الداخلي للجزائر سنويا. ويُعد هذا الرقم استثنائيا خاصة في وقت تعاني فيه كثير من الدول من عجز في ميزانيتها وتراكم في ديونها السيادية وتضطر إلى الانخراط في سياسات التقشف.

^{*}/ استثناء آلة الفساد الإداري وشبكات الإجرام المالي المعتبرة، وهذا أمر ربما بات من البديهيات، فسوسة الرشوة، وغبن الاختلاس، وغسيل وتبييض الأموال (خروج العملة الصعبة)، ... الخ الذي بلغ مستويات فاحشة، وانعدام الرقابة المالية وعدم ترشيد متابعة ما تم إنجازه في المشاريع لا يزال عائقا كبيرا أمام التنمية، وكلها معاول هدم تؤدي إلى تبديد وتبذير وسوء استعمال الموارد العمومية، وتقويض جهود الإصلاحات وتعريضها من فعّاليتها وتمرغها من محتواها الجوهرية، وكنتيجة لغياب وازع منظومة الأخلاق الجماعية،

فقد غرق المجتمع في مستنقع الفساد (سلطة، أحزاب، مجتمع مدني)، وهذا بالموازاة مع نقص فعالية دور البرلمان في المحاسبة والمساءلة، وانعدام تشكيل لجان لتقصي الحقائق إذ عرفت الجزائر، خلال الآونة الأخيرة، مسلسل من فضائح ثقافة التلاعب بالمال العام، وقد أدت هذه الوضعية إلى بيئة تنافسية غير صحية بين المتعاملين شكلت مقبرة للإبداع، كما أسفرت عن طرد الكفاءات الوطنية النزيهة وهروب الكوادر المخلصة (رأس المال الفكري، مجتمع المعرفة) فهاجرت الأدمغة العبقريّة الغيرة على مستقبل البلاد، لأن المناخ متعفن تنبعث منه الروائح الكريهة التي لا تطاق على غرار الظلم، الانتهازية، المحسوبية، البيروقراطية، النفوذ والجاه، والتماطل والتقاعدس وطول الانتظار للحصول على منصب عمل، أثرت سلباً على مرد ودية الاقتصاد الوطني، ومن الأمثلة الحية لانتشار ثقافة الفساد الإداري الذي تطور ليصبح منظومة لإدارة الفساد تسجيل فضائح من العيار الثقيل مسّت القطاعات الاستراتيجية:

➤ في قطاع النقل والمواصلات نجد ميناء الجزائر وميترو الجزائر التهم المليارات دون أن يرى النور إلاّ بحر عام 2012.

➤ في قطاع المحروقات، شركة سونا طراك العمود الفقري للاقتصاد الوطني تم اكتشاف 1600 صفقة أبرمت بالتراضي وأهدرت فيها آلاف المليارات.

➤ في قطاع الأشغال العمومية، شهد اختلاسات بالمليارات لتشمل مشروع الطريق السريع (شرق/غرب) أضخم مشروع.

➤ في القطاع المصرفي والبنكي، فضيحة القرن إفلاس بنك الخليفة عام 2003 وما نجم عنه من تبديد لمئات الملايين من الدولارات، أسالت الكثير من الخبر وأماطت اللثام عن كثير من الأسرار، حيث عرفت إدانة مسؤولين كبار بينهم محافظ البنك المركزي السابق ووزير الصناعة السابق، بالإضافة إلى قضية البنك الخارجي الصناعي التي كبدت البنك الخارجي الجزائري فرع وهران خسائر مالية فادحة قدرت بـ 219 مليون دولار.

*/ هشاشة المنظومة المالية الوطنية (البنوك، البورصة، التأمينات)، فمن أهم الصعاب العويصة التي تواجه المؤسسات العاملة بالسوق الجزائرية مشكلة التماطل في التمويل، خصوصاً عدم مرافقة البنوك والمؤسسات المالية للشركات الوطنية وعدم التماشي مع

متطلباتها، أو التوقف عن منح القروض المستعملة في التمويل بالمواد الأولية. فقد أضحي النظام المصرفي الجزائري مجرد شبائيك إدارية، لصعوبة حصول المستثمر صاحب المشروع على القروض البنكية، وقد انتقد مجموعة من خبراء المالية والاقتصاد مشكلة تراكم القروض غير المسددة، التي تعتبر من أكثر الصعاب التي يواجهها النظام المصرفي بالجزائر، حيث قدرت جمعية البنوك والمؤسسات المصرفية حجم القروض الموزعة على المستثمرين بـ 18 مليار يورو في عام 2005، استفادت منها مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة. أما عام 2011 فحجم القروض زاد على 36 مليار يورو وهو في ازدياد متواصل، وهو حجم كبير قياسا إلى وتيرة الاقتصاد الجزائري البطيئة، والمشكلة ترجع إلى هشاشة المؤسسات التي تطلب القروض ولا تستطيع دفعها في آجالها، فمثلا توجد 700 ألف مؤسسة تتعامل مع البنوك عام 2011 إما بإيداع صكوك لديها أو طلب قروض، ويضاف إلى ذلك غياب كفاءة بورصة الأوراق المالية كفضاء بسيط، فهي لحد الآن عاجزة عن تأدية دورها برسملة لا تتجاوز 45 مليون دولار، وهي بالتالي بعيدة كلياً عن الدور الذي يمكن أن تلعبه، مع عدم إمكانية لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القيد في السوق المالية بالنظر إلى شكلها القانوني، فغالبا ما تكون عبارة عن شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مساهمة أو شركات تضامن، مما يفوت عليها فرصة الاستفادة من التمويل المباشر.

توصيات مقترحة

ومن هذا المنطلق فإننا ندعو إلى ضرورة المراهنة على اعتناق مقاربة لإقامة ميثاق وطني شامل، شعاره يناقش أسخن الملفات المطروحة وأخرج المسائل الحاسمة على الطاولة (التوزيع العادل للثروة، والتنويع القطاعي لموارد الاقتصاد الوطني)، وفق أسس التنافس والتآزري ومستلزمات التنسيق التداؤمي للجهود المضنية ذات الطابع التفاعلي والتشاركي، بين الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية وجميع الطاقات والقوى المكونة للمجتمع المدني لتوحيد الرؤى الإستشرافية والتصورات الإستراتيجية اللاحقة، وإجراء حوصلات تقييمية للمخططات القطاعية السابقة، وذلك عن طريق السهر على عقد ورشات عمل وتنظيم جلسات واجتماعات وطنية سنوية إجبارية ذات توازن جهوي على الجميع حضورها كعقد اجتماعي واقتصادي، تتمخض وتنبثق عنها

قرارات صائبة وتوصيات ملزمة لكافة المتعاملين من الأطراف ذوي العلاقة وأصحاب المصالح، تكون بمثابة أرضية خصبة للتوصل إلى خارطة طريق إصلاحية تنموية واضحة المعالم والأساليب طموحة الغايات والأغراض تلد من رحم تضافر وانسجام مختلف الفئات العريضة والشرائح الواسعة من التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري، مع تغليب لغة الحوار والتشاور والتضامن والغيرة على مستقبل مكتسبات البلد لتصب في بوتقة التنمية المستدامة المتكاملة والانعقاد من علة العقدة الهولندية، بحيث يكون المغزى الختامي المتوخى منها هو البحث الدؤوب والمستمر عن السبل المثلى والمثمرة والمسارات الناجعة والمجدية على المدى المتوسط والبعيد من أجل تحقيق رؤية أفضل، والتي تؤدي إلى نهاية اجتماعية بتجويد المستويات المعيشية وتحسين القوة الشرائية للمواطنين، وهذا يستوجب اغتنام الوضعية المالية المريحة للبلد، والتي لا تتعدى كونها مرحلية.

لابد من التصدي لظواهر الفساد ومكافحة المفسدين بعزيمة متوقدة تحذو الحكومة، على خلفية أن الاستثمار المثمر يتطلب محيط إداري نزيه وغير ملوث بالفساد، بإرساء قواعد ديناميكية متينة وصلبة لمبادئ الحوكمة الرشيدة (المساءلة، الائتمان، الإفصاح) في دواليب ومفاصل السلطة، وتشديد الدور الرقابي لغرفتي البرلمان عبر فحصه للقوانين وتمكينه من تشكيل لجان لتقصي الحقائق على إثر فضائح التلاعب بالمال العام. هذا إضافة إلى تعزيز استقلال القضاء وتمكينه من القيام بدوره كاملاً في التحقيق ومتابعة المتورّطين، وإخضاع حركة الأموال لمراقبة قوية، زيادة على إعطاء دور أكثر فاعلية للمنظمات النقابية ولأوديت الداخلي ومجلس الإدارة في الشركات الكبرى، مع ضرورة غرس وترسيخ الوازع الديني المنبثق من روح رسالة الشريعة الإسلامية التي تحوي في ثناياها القيم المثلى والأخلاق الفاضلة والآداب السامية، من خلال تطعيم مواد الدستور وتخصيب النصوص التشريعية والأطر القانونية بذلك.

¹ - عملية تحليل المعطيات واستنتاج الأرقام تمت من خلال التحميل الرقمي من الروابط الافتراضية واستقراء المادة العلمية التالية:

- الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقارير السنوية حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر (<http://www.Cnes.dz>)

- الموقع الشبكي لبنك الجزائر، التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر (<http://www.bank-of-algeria.dz>)

- الموقع الإلكتروني للوزارة الأولى (<http://www.premierministre.gov.dz>)

- الموقع الإلكتروني لجريدة القدس العربي، بريطانيا (<http://www.Alquds.co.uk>)

- الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة القطرية، الدوحة، قطر (<http://www.Aljazeera.net>)

- الموقع الإلكتروني لمركز كارنيجي للشرق الأوسط، بيروت، لبنان (<http://carnegie-mec.org>)

² - الموقع الشبكي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (<http://www.Andi.dz>)

³ - الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، تقرير ممارسة الأعمال (<http://arabic.doingbusiness.org>)

⁴ - عملية تحليل المعطيات واستنتاج الأرقام تمت من خلال التحميل الرقمي من الروابط الافتراضية واستقراء المادة العلمية التالية:

- الموقع الإلكتروني للمنظمة العالمية للشفافية، ميونخ، التقارير السنوية لمؤشر مدركات الفساد (<http://www.Transparency.org>)

- الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية لمكافحة الفساد (<http://www.Arabanticorruption.org>)

- الموقع الإلكتروني للمحكمة العليا (<http://www.coursupreme.dz>)

- الموقع الإلكتروني لمجلس المحاسبة أو الهيئة العليا للرقابة على الأموال العمومية (<http://www.Ccomptes.org.dz>)

- الموقع الإلكتروني لجريدة الشروق الجزائرية (<http://www.Echoroukonline.com>)

⁵ - عملية تحليل المعطيات واستنتاج الأرقام تمت من خلال التحميل الرقمي من الروابط الافتراضية واستقراء المادة العلمية التالية:

- الموقع الإلكتروني للمنتدى الاقتصادي العالمي، دافوس، سويسرا، تقارير التنافسية العالمية (<http://www.Weforum.org>)

- الموقع الإلكتروني للمعهد العربي للتخطيط، الكويت، تقارير التنافسية العربية
(<http://www.arabapi.org>)
- الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر الجزائرية (<http://www.Elkhbar.com>)
- ⁶- الموقع الإلكتروني لمؤسسة هيريتاج فونداشن، صحيفة وول ستريت جورنال
(<http://www.heritage.org>)

قائمة الببليوغرافيا

- الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (<http://www.Cnes.dz>)
- الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر (<http://www.bank of-algeria.dz>)
- الموقع الإلكتروني للوزارة الأولى (<http://www.premier-ministre.gov.dz>)
- الموقع الإلكتروني لجريدة القدس العربي (<http://www.Alquds.co.uk>)
- الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة القطرية (<http://www.Aljazeera.net>)
- الموقع الإلكتروني لمركز كارنيجي للشرق الأوسط (<http://arnegie mec.org>)
- الموقع الشبكي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (<http://www.Andi.dz>)
- الموقع الإلكتروني للبنك الدولي (<http://arabic.Doingbusiness.org>)
- الموقع الإلكتروني للمنظمة العالمية للشفافية (<http://www.Transparency.org>)
- الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية لمكافحة الفساد
(<http://www.Arabanticorruption.org>)
- الموقع الإلكتروني للمحكمة العليا (<http://www.coursupreme.dz>)
- الموقع الإلكتروني لمجلس المحاسبة (<http://www.Ccomptes.org.dz>)
- الموقع الإلكتروني لجريدة الشروق الجزائرية (<http://www.Echoroukonline.com>)
- الموقع الإلكتروني للمنتدى الاقتصادي العالمي (<http://www.weforum.org>)
- الموقع الإلكتروني للمعهد العربي للتخطيط (<http://www.arabapi.org>)
- الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر الجزائرية (<http://www.Elkhbar.com>)
- الموقع الإلكتروني لمؤسسة هيريتاج فونداشن (<http://www.Heritage.org>)